

منهجية التفسير المقارن دراسة نظرية وتطبيقية

Methodology of Comparative Exegesis (Theoretical and Practical Study)

سامي يوسف الدرايب^{1*}، أ.د. عبد الله أحمد الزيتوت²

¹الجامعة الأردنية (المملكة الأردنية الهاشمية) sam9220126@ju.edu.jo

²الجامعة الأردنية (المملكة الأردنية الهاشمية) a.zyout@ju.edu.jo

تاريخ النشر: 2025/06/25

تاريخ القبول: 2025/06/09

تاريخ الارسال: 2024/02/01

ملخص:

تكمن مشكلة البحث في تقديم تصوّر حول منهجية التفسير المقارن، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة: ما المقصود بـ "التفسير المقارن"؟ وما خطوات العمل في التفسير المقارن؟ لهذا؛ هدفت الدراسة إلى تقديم منهجية للتفسير المقارن للقرآن الكريم، وذلك عن طريق استقراء كتب التفسير وكتب علوم القرآن لاستخراج الأقوال والآراء المتعلقة بالجزء النظري والتطبيقي للتفسير المقارن. مع مراعاة المعيار التاريخي لتسلسل الآراء والأقوال. ومن ثم تحليل الأقوال والآراء حول التفسير المقارن لوضع تصوّر عنه، وكذلك تحليل نتائج دراسة التفسير المقارن في الموضع المختار. وقد توصلت الدراسة إلى وضع تعريف واضح للتفسير المقارن، بالإضافة إلى تحديد خطوات العمل التطبيقية في التفسير المقارن.

الكلمات المفتاحية: منهج، تفسير، مقارن.

* المؤلف المرسل

Abstract

The research problem lies in providing an idea about the methodology of comparative interpretation, by answering the study questions: What is meant by "comparative exegesis"? and, What are the steps of work in comparative exegesis?, so, the study aimed to present a scientific methodology for the comparative Exegesis of the Holy Qur'an; by extrapolating books of Exegesis and books of Qur'anic sciences to extract statements and opinions related to the theoretical and applied parts of comparative Exegesis. Taking into account the historical standard for the sequence of opinions and statements. Then, we analyze the statements and opinions about comparative Exegesis to develop a concept about it, as well as to analyze the results of the study of comparative Exegesis in the chosen topic. The study reached a clear definition of comparative Exegesis, in addition to identifying practical steps in comparative interpretation.

Keywords: Methodology, Exegesis, Comparative.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد؛

فلا زالت المصطلحات والتقسيمات المعاصرة في علم التفسير محل نقاش بين أهل العلم، ومن هذه المصطلحات ما اشتهر باسم "التفسير المقارن"، وإن كان هذا المصطلح حديث الظهور كأغلب المصطلحات والتقسيمات التفسيرية الحديثة، إلا أنه يتميز بأنه فرع عن نمط علمي منتشر على نطاق واسع في العلوم الإنسانية، فتجد تطبيقاته في الكثير من العلوم الشرعية كالفقه المقارن، وغير الشرعية كالأدب المقارن. وبالرغم من تناول هذا الموضوع في العديد من المؤلفات والدراسات إلا أن الحاجة ماسة إلى مزيد من البحث والاستقراء والتأصيل لهذا التفسير.

الاشكالية: جاء هذا البحث ليحاول الإجابة على السؤال الرئيس الآتي:

ما منهجية التفسير المقارن؟ ويتفرع عنه الأسئلة الآتية:

ما المقصود بـ "التفسير المقارن"؟

ما خطوات العمل في التفسير المقارن؟

أهمية البحث:

1. يقدم البحث تصوّراً نظرياً للتفسير المقارن يساعد الباحثين في دراساتهم حول أنواع التفسير وأقسامه ومصطلحاته.
2. توفر الدراسة جانباً تطبيقياً مفيداً يُبرز الدور الفعليّ للتفسير المقارن في فهم كتاب الله.

أهداف البحث:

1. محاولة وضع تصوّر نظري للتفسير المقارن.
2. اقتراح خطوات عمل للتفسير المقارن.

الدراسات السابقة:

1. منهجية البحث في التفسير المقارن، دراسة نظرية تطبيقية على لفظة "عسّس"، د. هشام شوقي، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة -: والدراسة رائدة في الموضوع وتمييزة في الطرح، وإن كانت أغفلت بعض الضوابط التي سنستدرکها عليها، كما أنها أدخلت بعض القضايا التي قد تكون زائدة عن موضوع التفسير المقارن.
2. قواعد الدراسة المقارنة في التفسير، د. مصطفى حنانشة، جامعة حمة لخضر الوادي الجزائر: وتناولت الرسالة قضايا ضمن علوم القرآن كالتفسير المأثور والتفسير بالرأي، واتجاهات المفسرين ومناهجهم، ولم تقدم منهجية واضحة للعمل.
3. مصطلح التفسير المقارن: دراسة نقدية، أد. إبراهيم الحميضي، مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة: والدراسة منحصرة في نقد تعاريف التفسير المقارن دون التطرق الى المنهجية الكاملة.
4. التفسير المقارن، دراسة تأصيلية تطبيقية، د. محمود معروف عقيل العاني، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة بغداد ولم تقدم الدراسة بشقيها التأصيلي والتطبيقي منهجية واضحة للتفسير المقارن، كما أنها تخلط بين ما جاء في كتب التفسير من مقارنات عرضها المفسرون، وبين ما ينبغي أن تكون عليه جهود الباحثين في هذا المجال على سبيل الإنشاء.

5. التفسير المقارن، النظرية والتطبيق، روضة فرعون، دار النفائس للنشر والتوزيع الأردن، وكذلك جاءت الدراسة خالية من المنهجية الواضحة في تطبيق التفسير المقارن، وجاء الجانب التأصيلي تقليدياً في عرضه لمواضيع التفسير المقارن.

منهج البحث:

1. المنهج الاستقرائي، وذلك بالاستقراء الجزئي في كتب التفسير وكتب علوم القرآن في الأجزاء المتعلقة بالتفسير المقارن، وذلك لاستخراج الأقوال والآراء المتعلقة بالجزء النظري والتطبيقي للتفسير المقارن، مع مراعاة المعيار التاريخي لتسلسل الآراء والأقوال.
2. المنهج التحليلي، في تحليل الأقوال والآراء حول التفسير المقارن لوضع تصوّر عنه، وكذلك لتحليل نتائج دراسة التفسير المقارن في الموضوع المختار.
3. المنهج الاستنباطي، في وضع المنهجية، وذلك في وضع تصوّر للتفسير المقارن، وفي تحديد خطوات العمل فيه، وفي تقرير نتائج الجزء التطبيقي.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة ومبحثين وخاتمة.

المقدمة: وفيها مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها والدراسات السابقة.

المبحث الأول: مفهوم التفسير المقارن-الدراسة النظرية: وفيه مطالب

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية، في تفسير لفظ "أوحيت" في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي قَالُوا ءَأَمَنَّا وَأَشْهَدُ بِأَنَّكَ مُسْلِمُونَ﴾ (المائدة: 111): وفيه مطالب

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: مفهوم التفسير المقارن:

إن الوصول إلى المنهجية في التفسير المقارن قائم على التصوّر النظري لهذا النوع من التفسير، وعلى تحديد خطوات العمل به، فيكون الجزء التطبيقي منسجماً بين شقيه النظري والعملي. وينقسم ما قدمه الباحثون حول تصوّر التفسير المقارن إلى اتجاهين، الأول: وفيه عدة تعريفات توسّعت في وصف التفسير المقارن، وجعلته يغطي دائرة تتجاوز مقارنة الأقوال والمعاني إلى مقارنة المناهج والاتجاهات وأحياناً الأديان، مثل تعريف الكومي¹، والفرماوي²، والرومي³، المشني⁴، والرشواني⁵، والخالدي⁶. والثاني: ضيّق مواضيع التفسير المقارن، فكان أكثر ارتباطاً بالمعاني دون توسع، مع وضع ضوابط المقارنة العلمية، مثل تعريف عبد الستار سعيد⁷، وروضة فرعون⁸، والدكتور جهاد النصيرات⁹.

المطلب الأول: أسباب عدم الاتفاق على تعريف التفسير المقارن:

بعد الاطلاع على التعريفات التي تتحدث عن التفسير المقارن تبين أن التصوّرات متباينة حول هذا التفسير، ومن الأسباب التي أدت إلى هذا التباين:

1. عدم التفريق بين التفسير المقارن في التفاسير كدراسة وصفية لجهد المفسرين، وبين التفسير المقارن في الدراسات المعاصرة كدراسة منهجية يقوم بها الباحثون المعاصرون. بل وأُطلق اسم التفسير المقارن على كليهما، في حين أن الحالة الأولى تتعلق بتشخيص منهج قائم للمفسّر بما في ذلك فحص اطرائه أو حتى نقده، أما الحالة الثانية فهي قائمة على إيجاد هذا المنهج واتباعه في دراسة أقوال المفسرين.

وعليه، نجد أنّ الحالة الأولى وهي مقارنات المفسرين والدراسات القائمة على هذه المقارنات لا ينبغي أن تدخل في مفهوم التفسير المقارن المعاصر، إذ هي تبعٌ لدراسة مناهج المفسرين واتجاهاتهم، وهي دراسات وصفية أو نقدية، أما الحالة الثانية فهي موضوع التفسير المقارن ومدار العمل به، وتقوم على إيجاد هذه المنهجية للتفسير المقارن وحصد نتائجه وفوائده.

ومن الأمثلة على دراسات مناهج المفسرين والتي لا تُعتبر من التفسير المقارن: "معالم المنهج المقارن في تفسير الطاهر بن عاشور" لهشام تقروت، مجلة الحكمة للدراسات الإسلامية، نشر مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع¹⁰.

2. ومع هذا، فمناهج المفسرين في المقارنة هي نموذج من النماذج التي تحتاج دراسات التفسير المقارن المعاصرة فهمها والاقتداء بها، ومن هنا تظهر أهمية الفهم الدقيق لكيفية قيام المفسرين بالمقارنات، ولكن الفهم الدقيق لا يتحقق بسبب عدم وضوح مناهج المفسرين أثناء المقارنة في تفاسيرهم، وعدم إفصاحهم عن تفاصيل هذه المقارنات، والاكتفاء في كثير من الحالات بذكر ترجيحاتهم دون بيان تفصيل المقارنة، وأحيانا يذكرون الأقوال الكثيرة دون ترجيح، ومن هنا كانت المقارنات التي يجريها المفسرون لاستخراج المعاني غير موثقة بشكل كامل وتفصيلي في التفاسير، أو غير مطردة في كثير من الأحيان، مما أبقى هذا النشاط العلمي في حالة ضبابية تحتاج إلى مزيد من الدراسات لتوضيحه، وإقامة الأدلة على منهجية المفسر من خلال تفسيره، وهذا العمل هو مدار دراسات مناهج المفسرين، فانعكس هذا كله على بناء التفسير المقارن المعاصر الذي يبحث منظّره على نماذج واضحة ونافعة للاقتداء بها.

ومع هذا، فالمصوّح به من جهود المفسرين في المقارنة بين الأقوال لا بد أن يكون نموذجاً للباحثين في التفسير المقارن، ولا يجوز إهمال هذه المقارنات -على ما فيها من غموض وعدم اطراد- ومن أهمها ما جاء عند الطبري والماوردي وابن الجوزي في تفاسيرهم من جهد واضح في عرض المقارنات التفسيرية بمناهج متفاوتة فيما بينهم.

3. ميل بعض المؤلفين¹¹ إلى اعتبار كل مقارنة في علم التفسير أو علوم القرآن جزءاً من التفسير المقارن دون ضابط، وهذا ما وقع به معظم المنظرون المعاصرون للتفسير المقارن. ومن هذه المقارنات المشكلة:

أ. المقارنات التفسيرية التي تتم أثناء التفسير الموضوعي¹² المعاصر في القرآن الكريم: فالظاهر أن هنالك تشابكاً تكوينياً بين التفسير الموضوعي والتفسير المقارن، فقد تحتوي الدراسة

الموضوعية مقارنة في صورةٍ من الصور، كما أن التفسير المقارن يحتاج أحياناً إلى الخروج عن الموضوع المدروس الى مواضيع أخرى بصورة تشبه التفسير الموضوعي، وذلك لخدمة المعنى في الموضوع المدروس، ومتى حصل الخلط ترتب عليه غموض التصوّر.

ويمكن ملاحظة هذا التداخل في كلام مصطفى مسلم، في معرض حديثه عن خطوات التفسير الموضوعي¹³، وفيه خلط بين المقارنة الموضوعية أو ما يندرج تحت التفسير الموضوعي من مقارنات بحيث تكون أداة للتفسير الموضوعي وبين التفسير المقارن بكافة أركانه، فالمفسّر الموضوعي يستخدم المقارنة في عمله بحسب متطلبات الموضوع المدروس كما تُستخدم المقارنة في أي علم من العلوم كالفقه أو الاجتماع وذلك لتحقيق غايات هذا العلم، ويمكن ملاحظة أثر هذا الخلط في تعريف أصحاب كتب التفسير الموضوعي لمفهوم التفسير المقارن، فكانت تعاريفهم واسعة جداً وشاملة لما لا يحتمله التفسير المقارن¹⁴.

ومن الدراسات التي تقع في هذا الباب ولا تدخل في التفسير المقارن: "مقارنات تطبيقية لقصة خلق آدم في سورة البقرة والأعراف وطه ودور السياق فيها"، لأكرم مختاري وداوود اسماعيلي، جامعة الكوفة كلية الآداب¹⁵.

ب. ما أشارت إليه روضة فرعون في دراستها بـ "التوسع في ذكر المسائل المتعلقة بالأحكام الشرعية، والضابط في هذا أن بيان الحكم الذي تنص عليه الآية يعد من التفسير، أما ما يذكر من المسائل الفقهية المتعلقة بهذا الحكم، ولم تنص عليه الآية، فهو ليس من التفسير، ومحلّه كتب الفقه.

ومما لا يدخل كذلك الخوض في مسائل علوم القرآن، وعلوم اللغة ومباحث البلاغة، وغيرها مما أقحم في التفسير¹⁶، ويُضاف على ذلك الأحكام العقدية، والضابط فيها كالضابط في الأحكام الفقهية في قول روضة فرعون.

4. محاولة بناء تعريف التفسير المقارن على أركان لا يلزم وجودها في التفسير المقارن، كإلزامية الترجيح، أو اشتراط نطاق معين من كتب التفسير، أو اشتراط أن يكون الخلاف بين الأقوال خلاف تضاد، أو إهمال الأقوال التفسيرية لأسباب غير علمية، كاختلاف المذهب العقدي أو الفقهي، وذلك لأن كل هذه القضايا وأشباهاها تعتبر تفاصيل وضوابط في التفسير المقارن لا حاجة لإقحامها في حد التفسير المقارن، ويترك لصاحب الدراسة تحديد هذه المتغيرات التي سيبنى عليها تفسيره المقارن، وبهذا ستختلف وجوداً وعدمياً ومقداراً من دراسةٍ لأخرى.

5. لا توجد دراسة تطبيقية مثالية مجمع عليها، ومتفق على جدواها وواقعيتها، فتصير أنموذجاً يحتذى بالفعل لا بالتنظير، فكل الجهود الموجودة محترمة ومقدرة ولكنها لا تسير على بناء تراكمي يخدم الفكرة ويزيد من نفعها، بل إن بعض الجهود الجماعية اتسمت بالتناقض والهدم الذاتي¹⁷.

وفي ظني أن هذا عائد لعدم اتضاح الحاجة لهذا التفسير، أو الغاية من إيجاد هذه المنهجية، ولهذا صار التفسير المقارن تصوّراً في عقل كل من كتب به ينسجه كما يحلو له دون أن يترك هذا التصوّر قبولاً أو إقناعاً عند طلاب العلم والعلماء.

6. استخدام لفظ "التفسير" في تسمية "التفسير المقارن"، ففي ذلك الكثير من التجوُّز، فالباحث في التفسير المقارن لا ينشئ تفسيراً جديداً؛ أي: لا يقوم بالتفسير على الحقيقة، بل هو يبدأ من حيث انتهى المفسرون، ولكن استعمال لفظ التفسير في هذا المقام يعين في ضبط المصطلح وربطه بالمعاني القرآنية فقط.

المطلب الثاني: نشأة أسلوب المقارنة في التفاسير:

وكما ذكر فيما سبق، فإن المقارنات التفسيرية المتبعة في التفاسير هي الأنموذج الذي تتبني عليه منهجية التفسير المقارن، ولهذا لا بد من بيان تاريخ ظهور هذه المقارنات في التاريخ التفسيري وكيف تطورت.

فقد ظهرت المقارنات في التفسير مع ظهور أول الخلاف المستساغ في زمن الصحابة رضوان الله عليهم، ومن ذلك ما جاء في قصة عمر بن الخطاب وابن عباس في تفسير سورة النصر¹⁸، ودلالة قول عمر وترجيحه لرأي ابن عباس هو صورة من المقارنة بين قول الصحابة وقول ابن عباس.

ويبدو أن الصحابة قد سَوَّاهُ سَنَةً حَسَنَةً لتابعيهم المعاصرين لهم، فحين ظهر الخلاف في تفسير القرآن الكريم بين الصحابة رضوان الله عليهم كان لبعض طلاب العلم من التابعين جهد في تحري هذه الخلافات بين الصحابة ونقلها، فتجلَّت صورة المقارنة بين الآراء التفسيرية. كما أخرج الطبري في تفسيره عن مخالفة علي بن أبي طالب لابن عباس في تفسير سورة العاديات¹⁹.

وهذا لا يُثبت وقوع تعدد الأقوال بين الصحابة في التفسير فحسب، بل يبيِّن أنَّ الحاجة إلى تحري المعاني المختلفة لكلام الله تعالى ظهرت مبكراً بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، ولهذا صار تعدد الأقوال والآراء في التفسير مقبولاً، وتحول إلى موضوعٍ لجهود التابعين في الجمع، سعيًا للاستزادة في فهم كتاب الله.

ثم جاء أتباع التابعين، فأكثروا من جمع الآراء مسندة عن التابعين في التفسير بحثاً عن الآراء التفسيرية المختلفة، وهذا ما ظهر في أسانيد الروايات التفسيرية، ويُظهر تعدد هذه الطرق في إسناد المرويات التفسيرية سعي أتباع التابعين إلى تحري الآراء من عدد من التابعين، مما يشير إلى ترسخ حدوث المقارنات.

وظهرت هذه المقارنات كذلك في كتب التفسير المدونة، وأصبح اختيار المفسرين وترجيحهم للمعاني طريقاً لعرض التفسير، وإن كان هذا في البداية من دون الإشارة إلى المعاني المرجوحة، ومن غير إبداء أسباب الترجيح أو مناقشة أدلة الأقوال، كما ظهر هذا في تفسير مقاتل بن سليمان (150هـ) الذي أخرج تفسيره على قول واحد من دون إظهار للمعاني المرجوحة، مع أن راوي تفسيره ذكر في مقدمة التفسير أن مقاتل نقل تفسيره عن ثلاثين رجلاً، منهم اثني عشر رجلاً من التابعين²⁰. وقد أشار محقق المخطوط إلى هذا المنهج في تحقيقه²¹، وفي هذا دلالة على أن مقاتل يقوم بالمقارنة والترجيح بين الآراء في عقله بعيداً عن التدوين، ثم يعرض في تفسيره اختياره.

ثم جاء تفسير يحيى بن سلام (211هـ) بإضافات جديدة في عرض مقارنة الأقوال، إذ كان يذكر المعاني منسوبة إلى قائلها والموافقة لاختياره، مثل تفسيره قوله عز وجل: ﴿وَأَلْهَمُوا عَلَىٰ ذُنْبٍ﴾ [الشعراء: 14]²².

ويذكر كذلك المعاني المختلفة من دون ترجيح، كما في تحديد القائل في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: 29]²³.

ولم يختلف الحال كثيراً مع كتب التفسير اللغوي، كتفسير الفراء (207هـ)، فلم يخل تفسيره من عرض آراء اللغويين في التفسير، كما في تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا﴾ (البقرة 230)²⁴، فيذكر قول الكسائي ويرده.

ثم ظهر تفسير الطبري الذي جمع بين التفسير بالمرويات وبين التفسير اللغوي، وظهرت فيه أنماط المقارنات التفسيرية بصوره المختلفة.

المطلب الثالث: تعريف التفسير المقارن:

وبناءً على ما تقدم، يظهر أن تعريف التفسير المقارن: مقابلة المعاني المختلفة في الموضوع الواحد من القرآن الكريم، وفق غاية الدراسة وضمن ضوابط للجمع والعرض والترجيح.

- **والمقابلة** تفيد الضم والمواجهة بين المعاني²⁵، لتخرج بذلك الموازنة والترجيح، فالحد الأدنى في التفسير المقارن هو سرد الآراء المختلفة في مقابل بعضها.
- **المعاني**: لتشمل جميع الأقوال والآراء والتوجيهات للموضع المفسّر، ليخرج بذلك كل ما تجاوز معاني القرآن من سنة نبوية أو دراسات موضوعية أو الدراسات الفقهية والعقدية أو مناهج مفسرين أو اتجاهاتهم.
- **المختلفة**: أي: غير المتطابقة لفظاً، ويخرج بذلك ما تطابق لفظاً بين المفسرين. وضابط التشابه اللفظي ضابط مهم لتجنب الحكم المسبق على المعاني بالاتفاق أو الاختلاف قبل الموازنة أو الترجيح. وقد يُعْغِل الدّارس هذا القيد ويجعل له شروطاً خاصة في الاختلاف المعتبر زائدةً على الاختلاف اللفظي، وهذا قد يوقع الدّارس في خطأ الحكم المبكر على الأقوال.
- **الموضع الواحد**: أي في معنى اللفظ أو التركيب أو فيما تدل عليه الآية أو عدد من الآيات المتجاورة من معاني، ولا يمنع هذا القيد من البحث في مواضع أخرى من القرآن بشرط أن يكون هذا البحث لخدمة المعنى في الموضوع المدروس وعدم الحيدة عنه، أو يكون اتباعاً لإحالات المفسرين إلى ما سبق من تفاسيرهم.
- **غاية الدراسة**: أي لأي مرحلة من مراحل التفسير المقارن ستصل الدراسة، كما سنبين في المطلب الرابع.
- **ضوابط الجمع**: كتحديد التفاسير التي سنقارن بينها، أو تحديد المرجعية العلمية كجمع المعاني اللغوية أو النقلية... الخ.

- **ضوابط العرض:** بالاختيار بين عرض المعاني المحتملة أو إخفائها، وفي حال عرضها فكيفية عرض المعاني في المقارنة، مثلاً منسوبة إلى قائلها أو على شكل اتجاهات متفقة، وقد يكون عن طريق ذكر مستندات كل معنى أو عدم ذكرها... الخ.
- **ضوابط الترجيح:**²⁶ أي هل سيكون هنالك ترجيح أم لا؟ وفي حال الترجيح أُيِّين كيفية الترجيح أم سيكتفي بذكر النتيجة النهائية؟

المطلب الرابع: غاية التفسير المقارن:

إن غياب التوافق بين العلماء والمفسرين على الغاية من التفسير المقارن هو أحد أسباب غموض هذا التفسير وتأخر اكتمال تصوّره، فالدور الذي سيلعبه التفسير المقارن في علم التفسير هو الذي سيحدد مكانه ومكوناته.

ويظهر للباحثين أن التفسير المقارن يمكن أن يكون مصدراً للأقوال المختلفة في الموضوع القرآني الواحد منسوبة إلى قائلها، فيرجع الباحثون إليه تسهياً عليهم من العودة إلى التفاسير المتعددة.

وقد يكون التفسير المقارن أكثر عمقاً، فيُحلل الأقوال المختلفة في الموضوع القرآني الواحد، ويرتبها ويدرس مصادرها وأسباب اختلافها، فيقدم مادة علمية غنية للباحثين في علم أصول التفسير وفي أسباب الخلاف بين المفسرين، بل ولدارسي التفسير الموضوعي أو الباحثين في أحكام الآيات الفقهية والعقدية واللغوية، وقد يصل التفسير المقارن إلى الترجيح بين الأقوال في الموضوع القرآني الواحد فيصير مرجعاً لكل من أراد أن يبحث عن أقوى الأقوال في التفسير.

لهذا يجب أن يحدد صاحب الدراسة في التفسير المقارن الغاية من تفسيره، وذلك بتحديد المرحلة التي سيصل إليها التفسير، وهي في نظر الباحثين كما يأتي:

الغاية الأولى: وهي إلزامية ومهمة، هي جمع الأقوال في الموضوع الواحد من القرآن من مصادره التفسيرية، كما فعل الماوردي مثلاً، ولهذا الأمر فوائد علمية كثيرة، قد يني عليها الباحثون في مجالات أخرى دراساتهم، فكم ستوفر التفاسير المقارنة من جهد البحث على الباحثين؟ إلا أن حظ الاجتهاد من المفسر في هذا المستوى قليل جداً في هذه الغاية.

الغاية الثانية: معتمدة على الأولى، وهي مهمة، ولكنها غير إلزامية، وهي تحليل الأقوال وتبويبها، وتحديد أصولها، ودراسة أسباب اختلافها، وفي هذا اجتهاد أكثر من المستوى الأول، لحاجة المفسر أن يحكم على الأقوال حال جمعها على أبواب، وتوجيه أقوال العلماء إلى الأوجه الحسنة، وكثرة الاجتهادات في هذا المستوى تعني كثرة الاعتراضات والنقد.

الغاية الثالثة: وهي غير إلزامية وغير مهمة، وهي الترجيح، وذلك في حال التزام الدراسة بالترجيح، والترجيح هو حكم اجتهادي محض من صاحب الدراسة على أقوال العلماء.

ويظهر للباحث أن القيمة العلمية للتفسير المقارن تكمن في مقابلة الأقوال وتحليلها أكثر من الترجيح، فهذا الجمع للأقوال من مصادر متعددة في مكان واحد وفي أسطر محدودة يوسع نظر الباحثين في التفسير ويعينهم على فهم آليات التفسير، وتشخيص المصادر وبيان الأصول، ومعرفة المجتهد والمقلد، وفوائد كثيرة لا تحصى ثمة للنظر في جهد العديد من المفسرين عبر العصور.

أما الترجيح فهو اجتهاد يحتمل القبول والرد، خصوصاً في مواجهة آراء علماء ومفسرين قصرت علومنا عن علومهم، وأدواتنا إلى أدواتهم، ومما يزيد الأمر تعقيداً أن المفسرين لا يُصرِّحون في أغلب الأحوال عن مصادر وأدلة تفسيرهم، مما يجعل الاعتماد على ما ورد من أدلة في الترجيح غير منصف في حق الآراء التي لم تقدم دليلاً.

وهذا يدفع إلى أن تكون الانتقادات لأقوال المفسرين والعلماء على أصيق نطاق، وعند امتناع إيجاد وجه مقبول للقول، بل السعي دوماً إلى توجيه أقوالهم على أفضل الأوجه، ومحاولة التوفيق ما بين أقوالهم إلى أقصى درجة ممكنة، إقراراً بفضلهم وسبقهم وسعة علومهم وفهمهم.

المطلب الخامس: خطوات العمل في التفسير المقارن:

إن التفسير المقارن هو استخلاص لمخرجات تفاسير متعددة، ذات مناهج متعددة، فالباحث في التفسير المقارن عليه أن يكون منضبطاً بخطة مُحْكَمَة، تُنظَّم عمله وتضمن أعلى درجات الصواب، ويرى الباحثين أن تقوم خطة العمل على ما يأتي:

أولاً: تحديد الموضوع:

وهذه الخطوة مبنية في الأساس على العلم المسبق بوجود اختلاف ما في هذا الموضوع، فإن ثبت وجود الاختلاف جاز اعتبار الموضوع موضوعاً للتفسير المقارن.

أما من دخل إلى الدراسة المقارنة خالي الذهن، فإنه يبحث عن مواضع الخلاف، ولا يحتاج إثبات وجود الاختلاف إلا إلى ثبوت قول المفسرين في هذا الموضوع بأقوال مختلفة باللفظ، وأقلها قولين، وأفضل سبيل إلى ذلك هو استقراء كتب التفسير الناقلة للاختلافات التفسيرية، مثل تفسير الطبري، وتفسير الماوردي، ومن التفاسير المعاصرة تفسير الكفاية في التفسير بالمأثور والدراية، فإن عُثِرَ على أن المفسرين قد ذكروا قولين على الأقل في الموضوع صار ممكناً اعتبار الموضوع مستحقاً للتفسير المقارن.

والواقع في التفاسير أن الموضوع المستحق للدراسة المقارنة -والذي قد يحتوي على معان مختلفة للموضع القرآني- قد لا يحتوي على الأدلة لإثبات وجهة نظر القائل بها، فبعض المفسرين قد يعرض رأيه في الموضوع المدروس دون إبداء أسباب، وهذا يكثر في التفسير المسند وفي مختصرات التفسير، ولكنه كذلك موجود في كتب التفاسير المطولة، مما يسبب صعوبة في الموازنة بين الأقوال والترجيح بينها.

ولا يشترط في الموضوع أن يكون لفظاً مفرداً، مثل لفظ "الكوثر" في سورة الكوثر، بل يمكن أن يكون تركيباً دالاً على معنى معين مختلف عليه، مثل: ﴿خَلَوْا إِلَى﴾ [البقرة: 14] من سورة البقرة، ويمكن أن يكون كذلك معنى تدل عليه مجموعة من الآيات، مثل من هم المتقون المذكورون في مطلع سورة البقرة؟

ثانياً: تحديد الغاية:

فيختار صاحب الدراسة إحدى المراحل الآتية:

- المرحلة الأولى: جمع الأقوال في الموضوع الواحد من القرآن من مصادره التفسيرية.
المرحلة الثانية: تحليل الأقوال وتبويبها، وتحديد أصولها، ودراسة أسباب اختلافها.
المرحلة الثالثة: الترجيح.

ثالثاً: تحديد الضوابط الثلاثة:

وهذه الضوابط الثلاثة تُعد الأكثر تأثيراً في مخرجات التفسير المقارن.

1. ضوابط الجمع: أي القيود التي ينبغي أن تُراعى عند جمع الأقوال التفسيرية وهي:

أ. يشترط بيان المصادر التفسيرية المعتمد عليها (نطاق الدراسة)، كالالتزام بالتفسير المسندة، أو بتفسير النحاة، أو البلاغيين، أو أي قيد يمكن أن يجده الدارس مفيداً لدراسته، والصحيح والكامل أن يستقرئ الدارس كل كتب التفسير.

ولكن إذا كان نطاق الدراسة منحصر بكتب معينة، أو أزمان معينة، أو أعيان معينة، فلا بد أن يكون النطاق مبرراً، لأنه سيؤثر على مخرجات التفسير المقارن، فأني نطاق للدراسة يقل عن الاستقراء الكامل سيكون مظنة القصور في التصور الكامل المستفاد من التفسير المقارن.

ب. أن يكون الاستقراء تاماً في ضمن نطاق الدراسة المحدد في النقطة (أ) أعلاه، وإلا كانت الدراسة قاصرة.

ج. أن يكون الجمع مستنداً إلى الترتيب الزمني لوفيات المفسرين أو أصحاب الأقوال التفسيرية بدءاً بالأقدم وفاةً، وهذا مهم في تشخيص مصادر المعاني الحقيقية، فيُعلم حينئذٍ من صاحب القول، ومن الناقل عنه، ويفهم منه كذلك كيفية تطور المعنى والبناء عليه.

د. يجب على صاحب الدراسة أن يفهم مكانة القول عند قائله، فإذا كان قائلاً لأكثر من قول، هل القول اختياريه، أم هو محتمل من احتمالات من دون ترجيحه.

هـ. اختصاراً للجهود والوقت، بالنسبة للتفاسير المتخصصة في التفسير المنقول بالسند عن قائله، فيمكن الاستعاضة عن مراجعة كثير من كتب التفسير المسندة ومظان التفسير المسند بمراجعة "موسوعة التفسير المأثور".

2. ضوابط العرض:

أ. يرى الباحثان ضرورة ذكر المصادر التي استُقت منها المعاني المختلفة على سبيل الحصر، وذلك حتى يكون الاستدراك على الدراسة -في حال الحاجة له- منضبطاً. فاستعمال ألفاظ عامة في نسبة الأقوال مثل "قول جمهور المفسرين"، "القول المشهور"، "قول النحويين"، كلها ألفاظ قد تؤدي إلى الغموض في التفسير المقارن، ولا يُستثنى من ذلك وجوب ذكر التفاسير التي لم تتطرق لتفسير الموضوع.

ب. يتم ترتيب الأقوال حسب القدم، بحيث يُكتب بجانب كل قول اسم المفسر القائل به، بدءاً من الأقدم وفاةً، كأن تقول: "المعنى الأول: قاله الطبري، وذكره الواحدي، واختاره ابن عاشور".

ج. يراعى المصطلح المستخدم في التعبير عن قائل القول، حتى تُفهم مكانة القول عند قائله، هل هو أول من قاله؟ هل أفرد بالذكر؟ هل ذكره مع احتمالات أخرى؟ هل رجحه على هذه الاحتمالات؟ فتُستخدم كلمات اصطلاحية يُعبّر فيها عن آراء المفسرين بشكل مختصر، مع التصريح المسبق بمعاني هذه الكلمات المفتاحية، وستعتمد هذه الدراسة المصطلحات الآتية:

قاله: أي أنّ المصنّف أول من ذكر القول، وذكره منفرداً.

اقترحه: أي أنّ المصنّف أول من ذكر القول، وذكره محتملاً من دون ترجيحه.

ووافقه: أي أنّ المصنّف قال قولاً سبقه إليه قائله، ويذكره منفرداً.

وذكره: أي أنّ المصنّف قال بقول سبقه إليه قائله، يذكره محتملاً من غير ترجيحه.

اختاره: أي أنّ المصنّف ذكر القول سبقه إليه قائله، يذكره ضمن احتمالات ورجحه.

د. أما في مرحلتي التحليل والترجيح: يلتزم صاحب الدراسة ببيان وتدوين علة كل ما يذهب إليه تحليلاً وترجيحاً.

3. ضوابط الترجيح:

أ. مراجعة الخطوات التفسيرية التي أنتجت المعاني المختلفة في حال إفصاح المفسر عنها، ويختار القول المقبول ويترك المردود، وهذا الأمر يستلزم مكنة علمية في العلوم المنتجة للمعاني، كاللغة والمرويات والمنطق.

ب. مراجعة خطوات الترجيح التي بنى عليها المفسر اختياراته في حال إفصاح المفسر عنها، وهذا يحتاج من صاحب الدراسة أن يقرر سُلماً من المرجّحات، تترتب فيه المرجّحات من الأقوى للأضعف، بحيث يختار بناءً على هذا السُلّم القول القوي من الضعيف.

ج. ويجوز -إن لم يفصح المفسر عن طريقة وصوله إلى المعنى ولم يبين أدلته على القول والترجيح- أن يجتهد الدّارس في استنباط هذه الأدلة من منهج المفسر، أو من مواضع أخرى تفصح عن فهمه، فإن عجز، اجتهد هذه الأدلة بحسب علمه وإطلاعه، وذلك بأليق ما يمكن أن يُنسب إلى العلماء، إحساناً للظن بهم.

رابعاً: جمع الأقوال:

وهذا أول التطبيق العملي، وذلك من مصادرها ومظاهرها ضمن نطاق الدراسة وضمن ضوابط الجمع.

خامساً: تحليل الأقوال المعروضة بالنظر في:

1. مصادر المعاني وتطورها.

2. أسباب الخلاف.

والمحوران المذكوران هما صميم العمل في المقارنة في أي علم من العلوم، وهذا ما استقر عليه تعريف منهج المقارنة كما جاء في موسوعة العلوم الاجتماعية: "وهو اصطلاح عام يشير إلى إجراءات تهدف إلى توضيح وتصنيف عوامل السببية في ظهور ظواهر معينة

وتطورها، وكذلك أنماط العلاقة المتبادلة في داخل هذه الظواهر بينها وبين بعضها البعض، وذلك بواسطة توضيح التشابهات والاختلافات التي تبينها الظواهر التي تعد من نواح متعددة قابلة للمقارنة"²⁷. وذلك بقياس المعاني على الظواهر.

3. تجميع الأقوال على اتجاهات مختلفة معتمدة على تصوّرات وأدلة متقاربة. لأن الأقوال في الموضوع الواحد تتعدد وتشعب تشعباً لا يُتصوّر، فالمراد من هذا: تجميع شتات الأقوال، وضم ما كان مؤتلفاً منها في اتجاهات معنوية جامعة، وهذا أمر اجتهادي يدخل فيه حسن الظن بالعلماء، وتوجيه أقوالهم إلى أفضل الأوجه، واستبعاد اتهام آرائهم بالكثرة الموهمة للضعف والتناقض.

سادساً: الترجيح، وهو ثمرة النظر في أدلة أصحاب الأقوال واختبار الخطوات التفسيرية والترجيحية التي اتبعوها.

سابعاً: مراعاة ضوابط العرض في كل مرحلة من المراحل الثلاث السابقة.

المطلب السادس: حدود التفسير المقارن وشروطه:

1. يشترط في التفسير المقارن تحديد نطاق الدراسة، وبيان وجه الفائدة من قصر النطاق عن الاستقراء التام.

2. يشترط في التفسير المقارن الاستقراء التام لأقوال العلماء في الموضوع المدروس، ضمن ضوابط الجمع، لأن إهمال العودة إلى أي تفسير قد يضيع فرصة الاطلاع على قول مهم، فيؤثر ذلك على نتيجة التفسير المقارن مما يصبغ الدراسة بصفة القصور.

3. ليس للدارس أن يأتي في التفسير المقارن بقول جديد، وإن كان هذا لا يُتصوّر أصلاً، إلا أن أي توجيهات للمعاني، أو الربط ما بين الأقوال بصورة مفيدة لمعانٍ أو توجيهات جديدة، أو البناء عليها بأي صورة من الصور، كل هذا متروك لدراسات أخرى تنبني على مخرجات التفسير المقارن، وهذا أفضل لحياذية الباحث في التفسير المقارن.

4. إن الدّارس في التفسير المقارن ينظر إلى قول المفسّر في الموضوع المحدد فقط، والذي يكون خاضعاً لسياق ذلك الموضوع، فليس للدّارس أن يعدل إلى قول المفسّر في مواضع أخرى من تفسيره تبعاً للفظ أو الموضوع، لأن هذا خارج عن التفسير المقارن وجزء من التفسير الموضوعي أو جزء من دراسة منهج المفسّر. إلا إذا كان المفسّر قد أحال في تفسيره إلى موضع آخر إما تصريحاً، أو أن يفهم الدّارس ذلك ضمناً، أو أن يكون الاطلاع على المواضع الأخرى خادماً لقول المفسّر في الموضوع المدروس وليس صارفاً له عمّا نصّ عليه في هذا الموضوع.

5. في المواضع القرآنية التي تحتوي على أحكام فقهية أو عقدية أو لغوية، ليس للدّارس أن يُدخل أقوالاً لم ترد في ذات الموضوع، كما ليس له أن يتماشى مع استطرادات المفسرين وينقل كل ما في الموضوع من نقاشات لا صلة لها بنص الموضوع القرآني أو دلالاته.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية، تفسير لفظ (أَوْحَيْتُ)

يتناول هذا المبحث التفسير المقارن للفظ (أَوْحَيْتُ) من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ ءَامِنُوا بِي وَبِرَسُولِي قَالُوا ءَامِنًا وَأَشْهَدُ بِأَنَّنا مُسْلِمُونَ﴾ [المائدة: 111]، وذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: المرحلة الأولى: مرحلة الجمع:

أولاً: نطاق الدراسة: ستشمل الدراسة (103) مئة وثلاثة كتب تفسير²⁸، والمقصود من هذا النطاق الوصول إلى الاستقراء التام لتفسير الموضوع المحدد، فتكون هذه التفاسير هي ما تمكن الباحثان من الوصول إليها من كتب التفسير.

ثانياً: تفريغ الأقوال التفسيرية حسب المعاني:

الرأي الأول: (إلهام ألهمهم): وقاله الحسن البصري (110هـ)، ووافقه الفراء (207هـ)، وذكره الزجاج (311هـ)، وذكره النحاس (338هـ)، وذكره مكي بن أبي طالب (437هـ)، وذكره الماوردي (450هـ)، ووافقه القشيري (465هـ)، واختاره الجرجاني (471هـ)، واختاره

الكرماني (531 هـ)، وذكره ابن عطية (542 هـ)، واختاره الطبرسي (548 هـ)، وذكره العز بن عبد السلام (660 هـ)، ووافقه النسفي (710 هـ)، وذكره ابن جزي (741 هـ)، وذكره أبو حيان (745 هـ)، وذكره ابن كثير (774 هـ)، وذكره ابن عادل (775 هـ)، وذكره ابن عرفة (803 هـ)، وذكره النيسابوري (850 هـ)، وذكره الثعالبي (875 هـ)، ووافقه الشيخ علوان (920 هـ)، ووافقه مجير الدين الحنبلي (928 هـ)، وذكره أبو السعود (982 هـ)، ذكره ابن عجيبة (1224 هـ)، وذكره الألوسي (1270 هـ)، ووافقه القاسمي (1332 هـ)، وذكره أطفيش (1332 هـ)، واختاره رضا (1354 هـ)، ووافقه سيد قطب (1385 هـ)، ووافقه الخطيب (1390 هـ)، ووافقه حجازي (1392 هـ)، واختاره ابن عاشور (1393 هـ)، وذكره الشنقيطي (1393 هـ)، ووافقه الطبطبائي (1401 هـ)، ووافقه سعيد حوى (1409 هـ)، ووافقه محمد الخطيب (1402 هـ)، واختاره طنطاوي (1431 هـ)، ووافقه حومد (1432 هـ)، وذكره الزحيلي (1436 هـ)، ووافقه المختصر في التفسير، ووافقه المنتخب في التفسير.

القول الثاني: (وحيُّ قَدْفَ في قلوبهم): وقاله قتادة (118 هـ)، ووافقه السدي (127 هـ) ووافقه ابن السائب الكلبي (146 هـ)، ووافقه ابن قتيبة (276 هـ)، واختاره مكى بن أبي طالب (437 هـ)، وذكره الجرجاني (471 هـ)، ووافقه بيان الحق النيسابوري (553 هـ)، وذكره العز بن عبد السلام (660 هـ)، وذكره ابن كثير (774 هـ).

القول الثالث: الجمع بين الإلهام والقذف في القلب (هو إلهام، قَدْفَ في قلوبهم التصديق بالله): وقاله مقاتل (150 هـ) ووافقه الطبري (310 هـ) وذكره الماتريدي (333 هـ)، واختاره السمرقندي (373 هـ)، واختاره الثعلبي (427 هـ)، ووافقه الواحدي (468 هـ)، واختاره البغوي (516 هـ)، وذكره ابن الجوزي (597 هـ)، وذكره الرازي (606 هـ)، وذكره القرطبي (671 هـ)، ووافقه الخازن (741 هـ)، ووافقه الحداد اليمني (800 هـ)، وذكره إسماعيل الخلوئي (1127 هـ)، واختاره المظهرى (1225 هـ)، واختاره الشوكاني (1250 هـ)، واختاره محمد صديق خان (1307 هـ)، ووافقه المراغي (1371 هـ)، وذكره السعدي (1376 هـ)، وذكره أبو زهرة (1394 هـ)، ووافقه الشعراوي (1418 هـ)، واختاره محمد الأمين الهرري

(1441هـ)، ووافقه مأمون حموش، ووافقه التفسير الميسر، ووافقه التفسير الوسيط، ووافقه محمد الهلال.

القول الرابع: القذف في القلب بمعنى الأمر، وقاله أبو عبيدة (209هـ)، وذكره الثعلبي (427هـ)، ووافقه الصابوني (1442هـ)، واختاره عبد الله حمد.

القول الخامس: إفراد المعنى بالأمر من غير ذكر القذف أو الإلهام، قاله هود بن محكم (بعد 258هـ)، واقترحه الزجاج (311هـ)، وذكره النحاس (338هـ)، وذكره البغوي (516هـ)، وذكره ابن عطية (542هـ)، وذكره ابن الجوزي (597هـ)، وذكره القرطبي (671هـ)، ووافقه الطيبي (743هـ) وذكره أبو حيان (745هـ)، وذكره الثعالبي (875هـ)، وذكره ابن عجيبة (1224هـ)، وذكره أبو زهرة (1394هـ).

القول السادس: (أُتِيَتْهُمْ فِي الْوَحْيِ إِلَيْكَ بِالْبَرَاهِينِ وَالآيَاتِ الَّتِي اسْتَدَلُّوا بِهَا عَلَى الْإِيمَانِ فَأَمَّنُوا بِهَا) واقترحه الزجاج (311هـ)، وذكره النحاس (338هـ)، وذكره الماوردي (450هـ)، وذكره الراغب (502هـ)، وذكره الطبرسي (548هـ)، وذكره الكرمانى (531هـ).

القول السابع: (أَنَّهُ أَوْحَى إِلَى رَسُولِهِ عِيسَى -عَلَيْهِ السَّلَام- فَنَسَبَ ذَلِكَ إِلَيْهِمْ وَأُضِيفَ) واقترحه الماتريدي (333هـ)، وذكره السمرقندي (373هـ)، ووافقه ابن أبي زمنين (399هـ)، وذكره الجرجاني (471هـ)، وذكره الراغب (502هـ)، وذكره الكرمانى (531هـ)، ووافقه البيضاوي (685هـ)، واختاره أبو حيان (745هـ)، وذكره ابن كثير (774هـ)، ووافقه الجلالين (864هـ)، وذكره أطفيش (1332هـ)، وذكره ابن عاشور (1393هـ)، وذكره الشنقيطي (1393هـ)، ووافقه الجزائري (1439هـ)، وذكره مأمون حموش.

القول الثامن: الجمع بين الإلهام والأمر، وقاله السمعاني (489هـ).

القول التاسع: الجمع بين الإلهام والتوفيق، واقترحه الراغب (502هـ).

القول العاشر: (أمرتهم على ألسنة الرسل)، وقاله الزمخشري (538 هـ)، وذكره الشوكاني (1250 هـ)، وذكره الألوسي (1270 هـ)، وذكره محمد صديق خان (1307 هـ)، وذكره طنطاوي (1431 هـ)، وذكره محمد الأمين المهري (1441 هـ).

القول الحادي عشر: (إلقاء معنى في خفاء أوصله تعالى إلى نفوسهم كيف شاء)، واقترحه ابن عطية (542 هـ)، وذكره الثعالبي (875 هـ).

القول الثاني عشر: (فمن قال إنهم كانوا أنبياء قال ذلك الوحي هو الوحي الذي يوحى إلى الأنبياء)، واقترحه الرازي (606 هـ)، وذكره ابن عادل (775 هـ)، وذكره النيسابوري (850 هـ).

القول الثالث عشر: (بينت لهم)، واقترحه القرطبي (671 هـ).

القول الرابع عشر: (وحي كلام)، اقترحه ابن جزي (741 هـ).

القول الخامس عشر: (وحي إلهام بلا خوف)، واقترحه ابن كثير (774 هـ).

القول السادس عشر: (أمر على لسان عيسى)، واقترحه ابن عرفة (803 هـ)، واختاره أبو السعود (982 هـ)، وذكره إسماعيل الخلوئي (1127 هـ)، وذكره المظهري (1225 هـ)، وذكره الألوسي (1270 هـ)، وذكره السعدي (1376 هـ)، وذكره طنطاوي (1431 هـ)، وذكره الزحيلي (1436 هـ).

القول السابع عشر: (أمر بالدلائل الدالة على أن من أظهرت على يديه المعجزة فهو رسول صادق من عند الله)، واقترحه ابن عرفة (803 هـ).

القول الثامن عشر: (أي بإلهام باطناً وبإيصال الأوامر على لسانك ظاهراً) وقاله البقاعي (885 هـ)، ووافقه الخطيب الشربيني (977 هـ)، ووافقه نووي الجاوي (1316 هـ).

القول التاسع عشر: (هو ما أنزل على أنبيائهم)، ذكره أطفيش (1332 هـ)، اختاره رضا (1354 هـ).

ولا بد من الإشارة إلى بعض الملحوظات في هذا المقام:

1. أن مراجعة أقوال العلماء تُظهر كثرة النقل بين المفسرين من دون عزو صريح، وأحياناً يكون النقل كثيراً وحرفياً، كنقل ابن عادل (775هـ) عن الرازي (606هـ)، ونقل الثعالبي (875هـ) عن ابن عطية (542هـ).

2. أن من المبتكرين للأقوال التفسيرية من ينقلها بصيغة التمریض، وكأنه ينسبها إلى غيره، وقد يكون هذا صحيحاً، إلا أن واقع التراث التفسيري جعل نسبة هذا القول لأول قائل به أو حاكمه في تفسيره، لأنه قد يكون قوله ولكنه قصد بصيغة التمریض تضعيفه، أو قد يكون استعمال صيغة التمریض خشية القطع بالمراد فيكون قد قال في كتاب الله ما علم له به، كما كانت عادة السلف، والله أعلم.

المطلب الثاني: المرحلة الثانية: مرحلة تحليل الأقوال:

أولاً: مصادر التفسير:

يلاحظ من القول الأول (إلهام ألهمهم) وأول من قال به الحسن البصري (110هـ)، والظاهر أن هذا القول راجع إلى اللغة وإلى الاستعمال القرآني للمفردة، فقد قال الفراهيدي في العين: "وأوحى إليه: ألهمه. وقوله عز وجل: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾ [النحل: 68]، أي: ألهمها"²⁹، والأظهر أن المصدر هو الاستعمال القرآني وأن المعنى بالوضع هو الكتابة ثم اتسع في الاستعمال القرآني، أما القول الثاني، (وحي قُذِفَ في قلوبهم) وقاله قتادة (118هـ) فواضح أنه مكمل للقول الأول ومعناه، فالأول يبين نوع الوحي، أي إلهاماً بلا وسيط، والثاني يبين آلية الوحي، بأن يقذف الله في قلوبهم. فكان من السهل أن يجمع مقاتل (150هـ) المعنيين في القول الثالث، لأنهما يكملان بعضهما.

ويتضح من النظر في أقوال المفسرين أن أربعين مفسراً اختاروا أحد هذه الأقوال الثلاثة ابتداءً من الحسن البصري (110هـ) إلى أصحاب التفاسير المعاصرة، إما أورده مفرداً أو اختاروه من احتمالات، وهذا يُدلل على إجلال المفسرين لقول السلف واختياراتهم على مدى التاريخ التفسيري.

وجاء أبو عبيدة (207هـ) بمعنى لغوي للوحي، وهو الأمر، مستدلاً بشعر العجاج، وقد سبقه إليه الفراهيدي في العين بقوله: "وأوحى لها معناه: وأوحى إليها في معنى الأمر، قال الله عز وجل: ﴿يَأْنِ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾ [الزلزلة:5]، قال العجاج: وَحَى لها القرار فاستقرت³⁰، والقول قوي لاستناده على اللغة وعلى استعمال القرآن، ويمكن جمعه مع الأقوال الثلاثة الأولى أو أي منها، وقد فعل أبو عبيدة ذلك وأضاف الأمر إلى معنى القذف في القلب في القول الرابع، وكأنه متمم له ومكمل للمعنى، فيكون القول: أن الوحي نوعه إلهام، وطريقته القذف بالقلب، وصيغته الأمر، وهذه المعاني لا تتعارض، ولكن لم يكن لهذا القول اختيار عند المتقدمين، وإنما اختاره مفسران من المتأخرين، ولعل ذلك يعود إلى أمرين، الأول: تقديم قول السلف وتفضيله، فمال المفسرون إلى ما مالوا إليه، والثاني: يتعلق بصيغة نص المقول بعد "أن" التفسيرية، والذي جاء بصيغة الأمر "آمنوا" وفي هذا دلالة كافية على الأمر.

وينطبق الكلام السابق على القول الخامس الذي اقترحه الزجاج (333هـ) وهو الأمر بالمطلق، وكذلك القول الثامن الذي يجمع بين الإلهام والأمر، وقاله السمعاني (489هـ)، وكذلك القول التاسع والذي يجمع بين الإلهام والتوفيق، وقد اقترحه الراغب (502هـ) وزاد فيه التوفيق الذي يمكن أن يكون متمماً لمعنى الوحي، كشمرة له؛ أي أن هذا الوحي نوعه إلهام، وطريقته القذف في القلب، وصيغته الأمر، وثمرته التوفيق.

وقد أضاف ابن كثير (774هـ) في القول الخامس عشر الخوف إلى الإلهام، فقال: (إلهام بلا خوف) ولكنه لم يشر إلى مقصده من "خوف"، ولعله أراد الخوف الذي يقع في قلب الإنسان حال استشعاره لآيات الله وأوامره لما تبلغه، فتبلغ به إلى الإيمان، بخلاف الإلهام الذي يقتضي قذف الإيمان بالقلب دون هذه المقدمات.

وكل هذه الأقوال يمكن جمعها في اتجاه واحد يقوم على أن المقصود هو إيصال الرسالة إلى الحواريين من دون واسطة من ملك أو رسول، على تباين بين أصحاب الأقوال في تفاصيل الكيفية لهذه الرسالة وصيغتها، وهذا ما أجمله ابن عطية (542هـ) في القول الحادي عشر: (إلقاء معنى في خفاء أوصله تعالى إلى نفوسهم كيف شاء)، ولعل هذا ما قصده

القرطبي(671هـ) في القول (بينت لهم). والمصدر التفسيري لهذه الأقوال هو اللغة والاستعمال القرآني³¹.

وظهر الاتجاه الثاني عند الزجاج (311 هـ)، حيث اقترح تصوّراً عن هذا الوحي في القول السادس: (أَتَيْتُهُمْ فِي الْوَحْيِ إِلَيْكَ بِالْبَرَاهِينِ وَالآيَاتِ الَّتِي اسْتَدَلُّوا بِهَا عَلَى الْإِيمَانِ فَأَمَنُوا بِئِ)، فلم يكن الأمر مباشر للحواريين وإنما بواسطة الرسول عيسى عليه السلام، ولم تكن الصيغة أمراً كذلك، بل هو الاستدلال بالبراهين والآيات، ولعل هذا القول راجع للآثار (الإسرائيليات) التي حكّت معجزات عيسى عليه السلام للحواريين³².

ولكن الماتريدي (333هـ) في القول السابع نسب التبليغ إلى لسان عيسى عليه السلام، فيكون الوحي له، وأن نسبة الوحي إليهم مجازية.

وقد أضاف ابن عرفة (803 هـ) لهاذين القولين صيغة الأمر؛ أي: الأمر بدلالة المعجزات على يد عيسى عليه السلام، أو الأمر على لسان عيسى عليه السلام، وذلك في القولين السادس عشر والسابع عشر؛ أي: أن شهودهم للآيات والبراهين أو سماعهم لقول نبيهم بمثابة الأمر لهم. وهذه الأقوال مجتمعة تُكوّن الاتجاه الثاني القائم على أن الوحي كان لعيسى عليه السلام وليس للحواريين مباشرة.

ولعل هذا الاتجاه قائم على الاستنتاج العقلي حول قضية مُشكلة، وكأن المفسرين استعظموا أن يُوحى إلى أحدٍ من غير الأنبياء، فصرفوا ظاهر الكلام إلى وجود الواسطة³³.

أما الزمخشري (538هـ) فكان له قول آخر في هذه الواسطة في القول العاشر، فنسب هذا الوحي إلى الرسل من قبل عيسى عليه السلام، ولم يعلل قوله، ولعل السبب عائد إلى صيغة التكليف في الآية، "﴿يَرْسُولِي﴾" وكأن الرسالة لغير الرسول المطلوب الإيمان به، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ لَمَّا آتَيْنَاكُمْ مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِءَ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ [آل عمران، 81]. وقد رجّح هذا القول محمد رشيد رضا(1354هـ) من دون صيغة الأمر فيه في القول التاسع عشر، وهذا ما يُفهم كذلك من

كلام ابن جزري (741هـ) في القول الرابع عشر بوصفه "وحي كلام"؛ أي أنه يتكلم به عيسى عليه السلام أو الرسل عليهم السلام إلى الحواريين بالرسالة من ربهم، ولا تخرج هذا الأقوال عن الاتجاه الثاني وإن اختلفت الوسطة.

ثم جاء البقاعي (885هـ) في القول الثامن عشر ليجمع هاذين الاتجاهين بقوله (أي) بإلهام باطنياً وبإيصال الأوامر على لسانك ظاهراً).

وأخيراً، أشار الرازي (606هـ) - في القول الثاني عشر - لاحتمال اعتبار الحواريين أنبياء، فجاز أن يوحى لهم كما يوحى للأنبياء.

ثانياً: أسباب الاختلاف:

يظهر من خلال جمع الأقوال والنظر فيها أن الاختلاف ناتج عن تصوّر حقيقة هذا الوحي لأنه مرسل لغير الأنبياء مع وجود النبي عيسى عليه السلام بين ظهرائهم، فأصحاب الاتجاه الأول خرجوا من الإشكال بتصوير الوحي على شكل الإلهام؛ فالإلهام ينفي وجود الملك في هذه العلاقة، فيكون في ذلك فصل لمقام النبوة عن مقام الحواريين، ولكن أصحاب الاتجاه الثاني لم يجدوا ذلك مناسباً، وذلك لأن الوحي بالإلهام كان أحد صفات الوحي إلى النبي محمد ﷺ³⁴، فاختاروا نفي هذه الصفة عن الحواريين مطلقاً، واتجهوا إلى صرف اللفظ إلى المجاز بأن عيسى عليه السلام أو الرسل من قبله هم الوسطة، فالوحي لهم، والتبليغ منهم إلى الحواريين.

أما التعبير عن الألفاظ المختلفة بين أصحاب الاتجاه الأول، فهذا يدخل في اختلاف التنوع ويمكن الجمع بينها جميعاً، إذ كل مفسر وصف جزءاً من هذا الوحي، نوعه أو طريقته أو صيغته أو ثمرته.

أما الأقوال في الاتجاه الثاني، فهي أقوال يمكن جمع بعضها ولا يمكن جمعها جميعاً، فالوحي يمكن أن يكون بالبراهين والآيات والمعجزات ومنسوباً إلى الرسول عليه السلام، ولكن لا يمكن للوحي أن يكون إلى عيسى عليه السلام وإلى الرسل من قبله في آن معاً. ولكنها جميعاً جاءت في سياق واحد لتثبت الوسطة بين الله والحواريين في الوحي.

المطلب الثالث: المرحلة الثالثة: الترجيح

1. والبداية بقول البقاعي: (أي بإلهام باطنياً وبإيصال الأوامر على لسانك ظاهراً)، وهذا جمع بين الاتجاهين في أقوال المفسرين، والحقيقة أن هذا الجمع غير متصور، فالوحي تامٌ بإحدى الطريقتين، ولا يلزم اجتماعهما، بل لا يجوز، لأن هذا القول قد يوحي بزيادة في الفعل لا جدوى منها، ولا يليق بأن تُنسب إلى الله تعالى. فخلاصة الحكم أن هذا القول غير معتبر.

2. أما قول الرازي باحتمال النبوة للحواريين، فما وجدنا - فيما اطلعنا عليه - أحداً قال بهذا القول، وقد أورده محتملاً ومشروطاً بثبوت ذلك، ولذلك فهو غير معتبر.

3. أما الاتجاهين الجامعين لأقوال العلماء فيمكن قبولهما، ولكن الاتجاه الثاني أقوى من الأول للأسباب الآتية:

أ. أن الوحي بمعنى الإلهام ليس ثابت في ديوان العرب قبل استعمال القرآن الكريم، ودلالة استعمال الوحي في القرآن ليست قطعية وحتمية لوجوه.

ب. أن القول الأول لم يرفع الحرج في نسبة الوحي للحواريين، فصورة الإلهام هي صورة من صور الوحي النبوي الثابتة، فالمقدم هو اختيار التنزيه التام لمكانة النبوة بإثبات الوساطة النبوية في هذا الوحي كما هو في الاتجاه الثاني.

ج. أن الإلهام المورث للإيمان في قلوب الحواريين هو إيمان قَدْفي في القلب، لا يدعو إلى الفخر والإشهاد عليه حين قالوا: ﴿قَالُوا آمَنَّا وَشَهِدْنَا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ (المائدة: 111)، أما وقد قالوا هذا، فالأقوى هو القول: إِنَّ إيمانهم هذا من الإيمان الذي يجاهد المؤمن لتحصيله فيتلذذ به، ويصرخ إقراراً به وإشهاداً عليه.

د. أن السياق يُثبت عدم قرار الإيمان في قلوبهم، حين طلبوا من عيسى عليه السلام أن ينزل عليهم مائدة من السماء معللين ذلك بقولهم: ﴿قَالُوا نُرِيدُ أَنْ نَأْكُلَ مِنْهَا وَنَطْمِئَنَ قُلُوبُنَا وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ [المائدة: 113]، فهذا الشك لا يتناسب مع

الإيمان المقذوف في قلوبهم. وكذلك لو صحت مباشرة الوحي لهم إلهاما ما احتاجوا أن يقولوا ﴿وَنَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ ففي ذلك دلالة على أن عيسى عليه السلام هو واسطة وحيهم ونبأهم من عند الله في هذا الموضع.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبإعانتة تكتمل الأمور، والصلاة والسلام على نبيه الخاتم للأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم إلى يوم الدين، وبعد؛ ففي النهاية لا يسع الباحثان إلا أن يُسجلا نتائج الدراسة وتوصياتها وذلك على النحو الآتي:

أولاً: النتائج: توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. لم يتفق العلماء المعاصرون على تحديد مفهوم التفسير المقارن، وذلك راجع إلى أسباب عديدة جعلت من المتعذر تحديد تصوّر واضح لهذا التفسير، والتعريف المقترح للتفسير المقارن هو: مقابلة المعاني المختلفة في الموضع الواحد من القرآن الكريم، وفق غاية الدراسة وضمن ضوابط للجمع والعرض والترجيح.

2. يعتبر منهج المقارنة في تفاسير المفسرين النموذج لدراسات التفسير المقارن المعاصرة، ولكنه لا يندرج تحته، فمنهج المقارنة في التفاسير تتبع لدراسات مناهج المفسرين.

3. بدأت المقارنة في التفسير تظهر باكراً في التاريخ الإسلامي في عصر صحابة رسول الله ﷺ، واستمرت بعد ذلك منهجاً للتفسير عند المفسرين حتى يومنا الحاضر.

4. إن تحديد الغاية من التفسير المقارن يساعد في استقرار مفهومه ومنهجية تطبيقه، وقدم الباحثان تصوّراً للغايات التي يحققها التفسير المقارن، وذلك على ثلاث مراحل: أولها: جمع الأقوال، والثانية: تحليل الأقوال وتبويبها، والثالثة: الترجيح.

5. أظهرت الدراسة التطبيقية أن التفسير المقارن يقوم على عدة خطوات، أولها: تحديد الموضع المراد دراسته بعد التأكد من وجود خلاف فيه، وثانيها: تحديد الغاية من المقارنة، وثالثها: تحديد الضوابط الحاكمة، وهي: الجمع، والعرض، والترجيح، ورابعها: جمع الأقوال

من مصادرها ومظاهرها ضمن نطاق الدراسة وضمن ضوابط الجمع، وخامسها: تحليل الأقوال المعروضة بالنظر في مصادر المعاني وتطورها، وأسباب الاختلاف، وتبويب الأقوال على اتجاهات جامعة للأقوال، وسادسها: الترجيح، مع مراعاة ضوابط العرض في كل مراحل العمل.

6. من شروط التفسير المقارن، أن يكون الاستقراء تاماً ضمن نطاق الدراسة، وألا تقدم الدراسة قولاً جديداً، وألا تحيد عن اعتماد قول المفسر في الموضوع المختار لأي سبب كان، ولا تتابع استطراداته.

7. وظهر من خلال الدراسة التطبيقية للفظ (أوحيت) ما يلي:

أ. تعددت أقوال المفسرين في المراد منه، حيث بلغت تسعة عشر قولاً، وأن من مصادر التفسير عند المفسرين اللغة والاستعمال القرآني والمنطق العقلي.

ب. وأن سبب الخلاف هو تصوّر معنى الوحي وأشكاله حال إرساله لغير الأنبياء مع وجود النبي بين ظهرائهم، وكانت أقوال السلف محل قبول عند المفسرين، ومع ذلك لم يمتنعوا عن ابتكار أقوال جديدة؛ فالزجاج والماتريدي والزمخشري جاءوا بأقوال لم يسبقهم إليها أحد.

ج. وضوح ظاهرة النقل بين المفسرين، وكثرة الاعتماد على أقوال بعضهم البعض، وذلك بدرجات مختلفة، ويعزو للقتال أو بغير عزو.

د. أن التفاسير الأكثر احتمالية في تقديم أقوال جديدة بناء على هذه الدراسة هي:

موسوعة التفسير المأثور، مجاز القرآن - أبو عبيدة (209)، معاني القرآن - الزجاج (311)، تأويلات أهل السنة - الماتريدي (333)، تفسير القرآن - السمعاني (489هـ)، تفسير الراغب الأصفهاني (502هـ)، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل - الزمخشري (538هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز - ابن عطية (542هـ)، مفاتيح الغيب - الرازي (606هـ)، الجامع لأحكام القرآن - القرطبي (671هـ)، التسهيل لعلوم التنزيل - ابن جزى (741هـ)، تفسير القرآن العظيم - ابن كثير (774هـ)، تفسير ابن عرفة (803هـ)،

نظم الدرر في تناسب الآيات والسور - البقاعي (885هـ)، المنار - محمد رشيد رضا (1354هـ).

ثانيًا: التوصيات:

1. أن يصار إلى البدء بعمل موسوعة شاملة لأقوال المفسرين، تحوي آراءهم عند كل اختلاف في كتاب الله، مقتصرة على مرحلة الجمع فقط، بناءً على خطوات البحث المقدمة في هذا البحث، حتى توفر على الباحثين الوقت والجهد في استقراء أقوال المفسرين من مظانها، وبذلك يستثمر الباحثون أوقاتهم للبناء على ما تم جمعه، بدراسات ذات قيمة وفائدة علمية متقدمة.

2. تغيير مصطلح "التفسير المقارن"، وجعله "الدراسات التفسيرية المقارنة"، وذلك تمييزاً له عن "التفسير المقارن" في عمل المفسرين في تفاسيرهم؛ لأن منع إنشاء معانٍ جديدة في التفسير المقارن المعاصر يجعل عمل المفسرين في كتب التفسير أقرب من الدراسات المقارنة المعاصرة من حقيقة التفسير المتمثلة بالكشف والبيان.

قائمة المصادر والمراجع:

1. البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط.1، 1422هـ.
2. الخالدي، صلاح عبد الفتاح الخالدي، التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق، دار النفائس للنشر والتوزيع، 1433هـ-2012م.
3. الرشواني، سامر عبد الرحمن، منهج التفسير الموضوعي في القرآن الكريم-دراسة نقدية، دار الملتقى، ط.1، 1430هـ-2009م.
4. الرومي، فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر، رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد في المملكة العربية السعودية برقم 951/5 وتاريخ 1406/8/5، ط.1، 1407هـ-1986م.
5. الرومي، فهد، بحوث في أصول التفسير ومناهجه، مكتبة التوبة، ط.4، 1419هـ.
6. سعيد، عبد الستار فتح الله سعيد، المدخل إلى التفسير الموضوعي، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ط.2، 1411هـ-1991م.
7. أبو صعبيليك، سناء سليمان سلامة، التفسير المقارن لآيات من سورتي آل عمران والنساء، المشرف: أحمد سليمان البشارية، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية، 2012م.
8. علي، حسين عبد الجليل عبد الرحيم، التفسير المقارن لسور الحجر والنحل والإسراء والكهف، المشرف: محمد الكرد، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية، 2012م.
9. ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (ت.395هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ-1979م.
10. الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت.170هـ)، العين، المحقق: د.مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (د.ت)
11. فرعون، روضة عبد الكريم، التفسير المقارن-دراسة نظرية وتطبيقية على سورة الفاتحة، المشرف: شحادة احميدي البخيت العمري، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية، 2011م.
12. الفرموي، عبد الحى، البداية في التفسير الموضوعي، مصر، مطبعة الحضارة العربية، ط.2، 1977.
13. كاهنوف، كريغ، معجم العلوم الاجتماعية، ترجمة معين رومية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1، 2021.
14. الكومي والقاسم، أحمد السيد الكومي، ومحمد أحمد يوسف القاسم، التفسير الموضوعي للقرآن الكريم، ط.1، 1402هـ-1982م.
15. مسلم، مصطفى، مباحث في التفسير الموضوعي، دار القلم، ط.4، 1426هـ-2005م.
16. المشني، مصطفى إبراهيم المشني، التفسير المقارن دراسة تأصيلية، مجلة الشريعة والقانون، ع. 26، ربيع الأول 1427هـ-ابريل 2006م.
17. المصري، إبراهيم محمد العبد، التفسير المقارن لسور مريم طه الأنبياء الحج المؤمنون، المشرف: محمد الكرد، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية، 2012م.
18. المناوي، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت.1031هـ)، فيض القدير -شرح الجامع الصغير، المكتبة التجارية الكبرى - مصر، ط.1، 1356.
19. مجموعة من الأساتذة والعلماء المتخصصين، الموسوعة القرآنية المتخصصة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، 1423هـ.
20. النصيرات، جهاد محمد فيصل، التفسير المقارن إشكالية المفهوم، مؤنة للبحوث والدراسات-سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مؤنة، 2015.

21. قائمة التفسير المستخدمة في نطاق الدراسة:

- الأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت. 215هـ)، معاني القرآن للأخفش، تحقيق: الدكتور هدى محمود قراة، مكتبة الخابجي، القاهرة، ط. 1، 1411هـ - 1990م.
- اطفيش، محمد بن يوسف الوهي الاباضي المصعي، هيمان الزاد الى دار المعاد، وزارة التراث القومي والثقافي، سلطنة عمان، ط. 2، 1413هـ - 1993م
- الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت. 1270هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، المحقق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، ط. 1، 1415هـ.
- الأمين، محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الحرري الشافعي (ت. 1441هـ)، تفسير حقائق الروح والريحان في روائع علوم القرآن، إشراف ومراجعة: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي، دار طوق النجاة، بيروت - لبنان، ط. 1، 1421هـ - 2001م.
- الإيجي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الحسيني الإيجي الشافعي (ت. 905هـ)، تفسير الإيجي جامع البيان في تفسير القرآن، دار الكتب العلمية - بيروت، ط. 1، 1424هـ - 2004م.
- البستي، إسحاق بن إبراهيم، تفسير إسحاق بن إبراهيم البستي، المحقق: عثمان معلم محمود شيخ علي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، 1416هـ - 1995م.
- البسيلي، أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد، التقييد الكبير في تفسير كتاب الله المجيد، كلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - المملكة العربية السعودية.
- البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت. 510هـ)، معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، المحقق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط. 1، 1420هـ.
- البقاعي، إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي (المتوفى: 885هـ)، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- بيان الحق، محمود بن أبي الحسن بن الحسين النيسابوري أبو القاسم، نجم الدين (المتوفى: نحو 553هـ)، إيجاز البيان عن معاني القرآن، المحقق: الدكتور حنيف بن حسن القاسمي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط. 1، 1415هـ.
- البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي (ت. 685هـ)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط. 1، 1418هـ.
- التستري، أبو محمد سهل بن عبد الله بن يونس بن رفيع التستري (ت. 283هـ)، تفسير التستري، جمعها: أبو بكر محمد البلدي، (د.ت)
- الثعالبي، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (ت. 875هـ)، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، المحقق: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط. 1، 1418هـ.
- الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي (ت. 427هـ)، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أشرف على إخراج: د. صلاح باعثمان، د. حسن الغزالي، أ. د. زيد مهناش، أ. د. أمين باشه، تحقيق: عدد من الباحثين (21) مثبت أمماؤهم بالمقدمة (ص 15)، أصل الكتاب: رسائل جامعية (غالبها ماجستير) لعدد من الباحثين، دار التفسير، جدة - المملكة العربية السعودية، ط. 1، 1436هـ - 2015م.
- الثوري، أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي (ت. 161هـ)، تفسير الثوري، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط. 1، 1403هـ - 1983م.
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت. 471هـ)، دُرُجُ الدُّرر في تفسیر الآي والسُّور، دراسة وتحقيق: (الفاخرة والبقرة) وليد بن أحمد بن صالح الحسني، (وشاركة في بقية الأجزاء): إياد عبد اللطيف القيسي، مجلة الحكمة، بريطانيا، ط. 1، 1429هـ - 2008م.
- الجزائري، جابر بن موسى بن عبد القادر بن جابر أبو بكر الجزائري، أيسر التفسير لكلام العلي الكبير، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط. 5، 1424هـ / 2003م.
- ابن جزري، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزري الكلبي الغرناطي (ت. 741هـ)، التسهيل لعلوم التنزيل، المحقق: الدكتور عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، ط. 1، 1416هـ.
- الجلالين، جلال الدين محمد بن أحمد المحلي (ت. 864هـ) وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت. 911هـ)، تفسير الجلالين، دار الحديث - القاهرة، ط. 1، (د.ت).
- جماعة من علماء التفسير، المختصر في تفسير القرآن الكريم، إشراف: مركز تفسير للدراسات القرآنية، ط. 3، 1436هـ.
- ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت. 597هـ)، زاد المسير في علم التفسير، المحقق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط. 1، 1422هـ.

- ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الخططي، الرازي ابن أبي حاتم (ت.327هـ)، تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، المحقق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، ط.3، 1419هـ.
- الحجازي، محمد محمود، التفسير الواضح، الناشر دار الجيل الجديد - بيروت، ط.10 - 1413هـ.
- الحداد، أبو بكر بن علي بن محمد الحداد الزبيدي اليمني (ت.800هـ)، كشف التنزيل في تحقيق المباحث والتأويل، المحقق: هشام بن عبد الكريم البدراني الموصلي، الناشر: دار الكتاب الثقافي الأردن - إربد، ط.1، 2008م.
- حمد، عبد الله خضر حمد، الكفاية في التفسير بالمأثور والدراية الناشر: دار القلم، بيروت - لبنان، ط.1، 1438هـ - 2017م.
- حموش، مأمون حموش، التفسير المأمون على منهج التنزيل والصحيح المسنون، ط.1، 1428هـ - 2007م.
- حوى، سعيد حوى (ت.1409هـ)، الأساس في التفسير، دار السلام - القاهرة، ط.6، 1424هـ.
- حومد، اسعد محمود، أسير التفاسير، ط.4، 1419هـ - 2009م.
- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثر الدين الأندلسي (ت.745هـ)، البحر المحيط في التفسير، المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، ط.1420هـ.
- الخازن، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيعي أبو الحسن، المعروف بالخازن (ت.741هـ)، لباب التأويل في معاني التنزيل، تصحيح: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط.1، 1415هـ.
- خان، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي (ت.1307هـ)، فتح البيان في مقاصد القرآن، عني بطبعه وقدم له وراجعاه: خادم العلم عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا - بيروت، 1412هـ - 1992م.
- الخطيب، محمد محمد عبد اللطيف بن الخطيب (ت.1402هـ)، أوضح التفاسير، المطبعة المصرية ومكتبتها، ط.6، رمضان 1383هـ - فبراير 1964م.
- الخطيب، عبد الكريم يونس الخطيب (ت. بعد 1390هـ)، التفسير القرآني للقرآن، دار الفكر العربي - القاهرة، (د.ت)
- الخلوئي، إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوئي، المولى أبو الفداء (ت.1127هـ)، روح البيان، دار الفكر - بيروت، (د.ت)
- الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت.606هـ)، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط.3، 1420هـ.
- الراغب الاصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف (المتوفى: 502هـ)، تفسير الراغب الاصفهاني، ج.1: المقدمة وتفسير الفاتحة والبقرة، تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزيز بسيوني، كلية الآداب - جامعة طنطا، ط.1، 1420هـ - 1999م.
- رضا، محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن ملا علي خليفة القلموني الحسيني (ت.1354هـ)، تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990م.
- ابن الزبير، أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي، أبو جعفر (ت.708هـ)، ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه التشابه اللفظ من أي التنزيل، وضع حواشيه: عبد الغني محمد علي الفاسي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت.1988م).
- الزحيلي، وهبة بن مصطفى الزحيلي، التفسير المنير في العقيدة والشرعة والمنهج، دار الفكر المعاصر - دمشق، ط.2، 1418هـ.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت.538هـ)، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي - بيروت، ط.3، 1407هـ.
- ابن أبي زمنين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد المري، الإلبيري المعروف بابن أبي زمنين المالكي (ت.399هـ)، تفسير القرآن العزيز، المحقق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة - محمد بن مصطفى الكنز، الفاروق الحديثة، مصر - القاهرة ط.1، 1423هـ - 2002م.
- أبو زهرة، محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة (ت.1394هـ)، زهرة التفاسير، دار الفكر العربي، (د.ت)
- السعدي، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي (ت.1376هـ)، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، المحقق: عبد الرحمن بن معلا اللويحي، مؤسسة الرسالة، ط.1، 1420هـ - 2000م.
- أبو السعود، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت.982هـ)، تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، (د.ت)
- ابن سلام، يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة، التيمي بالولاء، من تيم ربيعة، البصري ثم الإفريقي القيرواني (ت.200هـ)، تفسير يحيى بن سلام، تقدم وتحقيق: الدكتور هند شلبي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط.1، 1425هـ - 2004م.
- السلمي، أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين بن موسى الأزدي السلمي، (ت.412هـ)، تفسير السلمي / حقائق التفسير، تحقيق سيد عمران، دار الكتب العلمية، لبنان / بيروت، 1421هـ - 2001م.
- السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (ت.373هـ)، بحر العلوم، المكتبة الشاملة، (د.ت)

- السمعاني، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (ت.489هـ)، تفسير القرآن، المحقق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض- السعودية، ط.1، 1418هـ-1997م.
- السمين، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت.756هـ) الدر المنصور في علوم الكتاب المكنون، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د.ت)
- الشريبي، شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت.977هـ)، السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، مطبعة بولاق (الأميرية) - القاهرة، 1285هـ.
- الشعراوي، محمد متولي الشعراوي (ت.1418هـ)، تفسير الشعراوي - الخواطر، مطابع أخبار اليوم، 1997م.
- الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الحكيم الشنقيطي (ت.1393هـ)، العذب الثمير من مجالس الشنقيطي في التفسير، المحقق: خالد بن عثمان السبت، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، ط.2، 1426هـ.
- الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الحكيم الشنقيطي (ت.1393هـ)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت- لبنان، 1415 هـ -1995م.
- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت.1250هـ)، فتح القدير، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، ط.1، -1414هـ.
- الشيخ علوان، نعمة الله بن محمود النخجواني، ويعرف بالشيخ علوان (ت.920هـ)، الفوائد الإلهية والمفاتيح الغيبية الموضحة للكم القرآن والحدائق الفرقانية، دار ركايا للنشر - الغورية، مصر، ط.1، 1419 هـ -1999م.
- الصابوني، محمد علي الصابوني، صفوة التفاسير، دار الصابوني للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة، ط.1، 1417هـ-1997م.
- ابن أبي طالب، أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت.437هـ)، الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، المحقق: مجموعة رسائل جامعية -جامعة الشارقة، ط.1، 1429هـ-2008م.
- الطبرسي، أمين الإسلام أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، مجمع البيان في تفسير القرآن، دار العلوم، ط.1، 1426هـ-2005م.
- الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت.310هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، المحقق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط.1، 1420 هـ -2000م.
- الطباطبائي، محمد حسين الطباطبائي (ت.1402هـ)، الميزان في تفسير القرآن، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، بيروت-لبنان، 1417هـ-1997م.
- طنطاوي، محمد سيد، التفسير الوسيط للقرآن الكريم، دار نخضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفحالة - القاهرة، ط.1.
- الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت.743هـ)، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرب (حاشية الطيبي على الكشف)، المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب: د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، الناشر جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط.1، 1434هـ-2013م.
- ابن عادل، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت.775هـ)، الباب في علوم الكتاب، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية -بيروت / لبنان، ط.1، 1419هـ-1998م.
- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت.1393هـ)، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، الدار التونسية للنشر - تونس، 1984هـ.
- عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعائي (ت.211هـ)، تفسير عبد الرزاق، دراسة وتحقيق: د. محمود محمد عبده، دار الكتب العلمية - بيروت، ط.1، 1419هـ.
- ابن عبد السلام، أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء (ت.660هـ)، تفسير القرآن، المحقق: الدكتور عبد الله بن إبراهيم الوهي، دار ابن حزم - بيروت، ط.1، 1416هـ/1996م.
- أبو عبيدة، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (ت.209هـ)، مجاز القرآن، المحقق: محمد فواد سرگين، مكتبة الخانجي - القاهرة، 1381هـ.
- ابن عرفة، محمد بن محمد ابن عرفة الورعمي التونسي المالكي، أبو عبد الله (ت.803هـ)، تفسير الإمام ابن عرفة، المحقق: د. حسن المناعي، مركز البحوث بالكلية الزيتونية - تونس، ط.1، 1986م.
- ابن عجبية، أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجبية الحسني الأبحري الصوفي (ت.1224هـ)، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، المحقق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، الدكتور حسن عباس زكي - القاهرة، الط. 1419هـ.

- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي الحاربي (ت 542هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط. 1 - 1422هـ.
- العلمي، مجير الدين بن محمد العلمي المقدسي الحنبلي (ت. 927هـ)، فتح الرحمن في تفسير القرآن، تحقيق: نور الدين طالب، دار النوادر (إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - إدارة الشؤون الإسلامية)، ط. 1، 1430 هـ - 2009م.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت. 207هـ)، معاني القرآن، المحقق: أحمد يوسف النجاشي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشليبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط. 1، (د.ت)
- ابن فورك، محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني، أبو بكر (ت. 406هـ)، تفسير ابن فورك من أول سورة المؤمنون - آخر سورة السجدة، دراسة وتحقيق: علال عبد القادر بندويش (ماجستير)، جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية، ط. 1: 1430 - 2009م.
- القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت. 1332هـ)، محاسن التأويل، المحقق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت، ط. 1، - 1418هـ.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت. 276هـ)، غريب القرآن، المحقق: أحمد صقر، دار الكتب العلمية، 1398هـ - 1978م.
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت. 671هـ)، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط. 2، 1384هـ - 1964م.
- القشيري، عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري (ت. 465هـ)، لطائف الإشارات = تفسير القشيري، المحقق: إبراهيم البسيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب - مصر، ط. 3، (د.ت)
- قطب، سيد قطب إبراهيم، في ظلال القرآن، دار الشروق. القاهرة.
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت. 774هـ)، تفسير القرآن العظيم، المحقق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط. 2، 1420 هـ - 1999م.
- الكرماني، محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرماني، ويعرف بتاج القراء (ت. نحو 505هـ)، غرائب التفسير وعجائب التأويل، دار القبلية للثقافة الإسلامية - جدة، مؤسسة علوم القرآن - بيروت، (د.ت)
- الكوراني، أحمد بن إسماعيل بن عثمان الكوراني، شهاب الدين الشافعي ثم الحنفي (ت. 893هـ)، غاية الأمان في تفسير الكلام الرباني، دراسة وتحقيق: محمد مصطفى كوكصو (رسالة دكتوراه)، جامعة صافيا كلية العلوم الاجتماعية - تركيا، 1428 هـ - 2007م.
- لجنة من علماء الأزهر، المنتخب في تفسير القرآن الكريم، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - مصر، طبع مؤسسة الأهرام، ط. 18، 1416هـ - 1995م.
- الماتريدي، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور (ت. 333هـ)، تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، المحقق: د. مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، ط. 1، 1426 هـ - 2005م.
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت. 450هـ)، تفسير الماوردي = النكت والعيون، المحقق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، (د.ت)
- محكم، هود بن محكم الهواري، تفسير كتاب الله العزيز، تحقيق بلحاج بن سعيد الشرفي، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط. 1، 1990م.
- مجاهد، أبو الحجاج مجاهد بن جبر التابعي المكي القرشي المخزومي (ت. 104هـ)، تفسير مجاهد، المحقق: الدكتور محمد عبد السلام أبو النيل، دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر، ط. 1، 1410 هـ - 1989م.
- مجموعة من العلماء بإشراف مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، التفسير الوسيط للقرآن الكريم، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ط. 1، (1393هـ = 1973م) - (1414هـ = 1993م).
- المراغي، أحمد بن مصطفى المراغي (ت. 1371هـ)، تفسير المراغي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط. 1، 1365 هـ - 1946م.
- المظهر، محمد ثناء الله، التفسير المظهري، المحقق: غلام نبي التونسي، مكتبة الرشدية - الباكستان، 1412هـ.
- مقاتل، أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي (ت. 150هـ)، تفسير مقاتل بن سليمان، المحقق: عبد الله محمود شحاته، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت، ط. 1 - 1423هـ.
- ابن المنذر، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت. 319هـ)، كتاب تفسير القرآن، حققه وعلق عليه د. سعد بن محمد السعد، دار المآثر - المدينة النبوية، ط. 1، 1423 هـ - 2002م.
- موسوعة التفسير المأثور، إعداد مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، الإشراف العلمي: مساعد بن سليمان الطيار، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط. 2، 1440هـ - 2019م.

- النحاس، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد (ت.338هـ)، معاني القرآن، المحقق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط.1، 1409هـ.
- نخبة من أساتذة التفسير، التفسير الميسر، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - السعودية، ط.2، 1430هـ - 2009م.
- نخبة من علماء التفسير وعلوم القرآن، التفسير الموضوعي لسور القرآن الكريم، إشراف: مصطفى مسلم، جامعة الشارقة، ط.1، 1433هـ - 2010م.
- النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت.710هـ)، تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بدوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت، ط.1، 1419 . - 1998م.
- نووي الجاوي، محمد بن عمر نووي الجاوي البتني إقليما، التناري بلدا (ت.1316هـ)، مراح ليبد لكشف معنى القرآن المجيد، المحقق: محمد أمين الصناوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط.1، - 1417هـ.
- النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (ت.850هـ)، غرائب القرآن و رغائب الفرقان للنيسابوري، المحقق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية - بيروت، ط.1، - 1416هـ.
- الهرري، الشيخ العلامة محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري الشافعي، تفسير حدائق الروح والريحان في روائى علوم القرآن، إشراف ومراجعة: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي، دار طوق النجاة، بيروت - لبنان، ط.1، (د.ت).
- هلال، محمد هلال، تفسير القرآن الثري الجامع في الإعجاز البياني واللغوي والعلمي، دار المعارف، (د.ت)
- الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت.468هـ)، التفسير البسيط، المحقق: أصل تحقيقه في (15) رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، ط.1، 1430هـ.
- ابن وهب، أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري القرشي (ت.197هـ)، تفسير القرآن من الجامع لابن وهب، المحقق: ميكولوش موراني، دار الغرب الإسلامي، ط.1، 2003م.

¹ الكومي، د. أحمد السيد، ود. محمد أحمد يوسف القاسم، التفسير الموضوعي للقرآن الكريم (17)

² الفرماوي، عبد الحى، البداية في التفسير الموضوعي، (45-46)

³ الرومي، فهد، بحث في أصول التفسير ومناهجه، (61)

⁴ المشني، التفسير المقارن، (147-148)

⁵ رشواني، سامر عبد الرحمن، منهج التفسير الموضوعي للقرآن الكريم، (50)

⁶ الخالدي، صلاح عبد الفتاح، التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق (32)

⁷ سعيد، عبد الستار فتح الله، المداخل إلى التفسير الموضوعي، (17)

⁸ فرعون، روضة، التفسير المقارن بين النظرية والتطبيق، (43)

⁹ النصيرات، جهاد، التفسير المقارن إشكالية المفهوم، (19)

¹⁰ رابط المنظومة <http://search.mandumah.com/Record/1191207>

¹¹ انظر تعريف الكومي للتفسير المقارن، الكومي، د. أحمد السيد، ود. محمد أحمد يوسف القاسم، التفسير الموضوعي للقرآن الكريم (17)

¹² يرى الباحثان أن التفسير الموضوعي يجب أن يميز فيه بين جهد المفسرين الموضوعي وبين الدراسات الموضوعية المعاصرة.

¹³ مسلم، مصطفى، مباحث في التفسير الموضوعي، (54، 53)

¹⁴ انظر مقدمة البحث الأول ص4

¹⁵ رابط المنظومة <http://search.mandumah.com/Record/1164785> 2023/9/8

¹⁶ فرعون، روضة، التفسير المقارن بين النظرية والتطبيق (38)

¹⁷ ينظر إلى دراسات مشروع جامعة العلوم الإسلامية-الأردن في التفسير المقارن، من حيث عدم اتفاق العاملين على المشروع على تعريف التفسير

المقارن، ولا على خطوات العمل، ولا خصائص الموضوع واجب المقارنة، ولا فيما يدخل او لا يدخل في المقارنة... الخ. ينظر،

فرعون، روضة عبد الكريم، التفسير المقارن-دراسة نظرية وتطبيقية على سورة الفاتحة، المشرف: شحادة احميدي البيخيت العمري، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية، 2011م.

- المصري، إبراهيم محمد العبد، التفسير المقارن لسور مريم طه الأنبياء الحج المؤمنون، المشرف: محمد الكردي، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية، 2012م.
- علي، حسين عبد الجليل عبد الرحيم، التفسير المقارن لسور الحجر والنحل والإسراء والكهف، المشرف: محمد الكردي، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية، 2012م.
- أبو صعليك، سناء سليمان سلامة، التفسير المقارن لآيات من سورتي آل عمران والنساء، المشرف: احمد سليمان البشايرة، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية، 2012م.
- ¹⁸ البخاري، صحيح البخاري، 4294، (149/5)
- ¹⁹ الطبري، جامع البيان، (559/24)
- ²⁰ مقاتل، تفسير مقاتل، (25/1)
- ²¹ مقاتل، تفسير مقاتل، (57/5)
- ²² يحيى بن سلام، تفسير يحيى بن سلام، (497/2)
- ²³ يحيى بن سلام، تفسير يحيى بن سلام، (308/1)
- ²⁴ الفراء، يحيى بن زياد، (148/1)
- ²⁵ جاء في معجم العين "وإذا ضمنت شيئاً إلى شيء، تقول: قابلته به" (العين 168/5) وفي معجم مقاييس اللغة "القاف والباء واللام أصل واحد صحيح تدل كلمه كلها على مواجهة الشيء للشيء" (مقاييس اللغة 51/5)
- ²⁶ والترجيح عند الباحثين يشمل لموازنة الاختيار، فیدخل في الترجيح جمع الأقوال أو ردها أو تقوية بعضها على بعض أو اختيار أحدها.
- ²⁷ معجم العلوم الاجتماعية، مجموعة مؤلفين، (132)
- ²⁸ قائمة التفاسير المكونة لطاق الدراسة موجودة في المراجع، في المواضع الآتية:
- موسوعة التفسير المأثور (226/8)، التستري، تفسير التستري (لم يفسر الموضوع)، الاخفش، معاني القرآن (لم يفسر الموضوع)، الفراء، معاني القرآن (325/1)، أبو عبيدة، مجاز القرآن (182/1)، ابن قتيبة، غريب القرآن (129)، الطبري، جامع البيان (217/11)، للزجاج، معاني القرآن واعرابه (219/2)، الماتريدي، تأويلات اهل السنة (648/3)، النحاس، معاني القرآن (384/2)، السمرقندي، بحر العلوم (429/1)، ابن ابي زمنين، تفسير ابن ابي زمنين (54/2)، ابن فورك (لم يصلنا تفسيره للموضوع)، السلمي (لم يفسر الموضوع)، الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن (124/4)، مكي بن ابي طالب، الهداية إلى بلوغ النهاية (1927/3)، الماوردي، النكت والعيون (81/2)، القشيري، لطائف الاشارات (455/1)، الواحدي، البسيط (590/7)، لجرجاني، درج الدرر في تفسير الآي والسُّور (696/2)، السمعاني، تفسير السمعاني (78/2)، الراغب، تفسير الراغب (492/5)، البغوي، معالم التنزيل (101/2)، الكرماني، لباب التفاسير (233)، الزمخشري، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل (692/1)، ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (259/2)، أبو القاسم النيسابوري، إيجاز البيان (287/1)، ابن الجوزي، زاد المسير (600/1)، الرازي، مفاتيح الغيب، (461/12)، السخاوي، تفسير القرآن العظيم (لم يذكر تفسيراً للموضوع)، العز بن عبد السلام، تفسير العز بن عبد السلام (422/1)، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (364/6)، البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل (149/2)، النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل (485/1)، ابن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل (250/1)، تفسير الخازن، لباب التأويل في معاني التنزيل (91/2)، الطيبي، فنوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشف) (532/5)، ابن حبان، البحر المحيط في التفسير (408/4)، السمين الحلبي، الدر المنصون (لم يذكر تفسيراً للموضوع)، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (224/3)، ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب (603/7)، الحداد اليمني، تفسير الحداد (467/2)، ابن عرفة، تفسير ابن عرفة (135/2)، النيسابوري، غرائب القرآن و رغائب الفرقان (37/3)، المحلي والسيوطي، تفسير الجلالين (160)، الثعالبي، الجواهر الحسان في تفسير القرآن (437/2)، البقاعي، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور (342/6)، الابيجي، جامع البيان في تفسير القرآن، الشيخ علوان، الفواتح الإلهية والمفاتيح الغيبية الموضحة للكلم القرآنية والحكم الفرقانية (209/1)، مجير الدين الحبلي، فتح الرحمن في تفسير القرآن (360/2)، الخطيب الشربيني، السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير (244/2)، تفسير أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (96/3)، الشهاب، حاشية الشَّهاب على تفسير البيضاوي (298/3)، اسماعيل الخلوئي، روح البيان (461/2)، ابن عجيبة، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد (89/2)، المظهر، التفسير المظهر

(204/3)، الشوكاني، فتح القدير (104/2)، الألوسي، روح المعاني (71/4)، محمد صديق خان، فتح البيان (85/4)، نووي الجاوي، مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد (302/1)، القاسمي، محاسن التأويل (293/4)، المنار، محمد رشيد رضا (207/7)، ابن باديس، في مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير (لم يفسر الموضوع)، المراغي، تفسير المراغي (57/7)، السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (248)، سيد قطب، في ظلال القرآن (998/2)، الخطيب، التفسير القرآني للقرآن (74/4)، ابن عاشور، التحرير والتنوير (104/7)، الشنقيطي، أضواء البيان (468/1)، أبو زهرة، زهرة التفاسير (2041/5)، سعيد حوى، الأساس في التفسير (1546/3)، محمد الخطيب، أوضح التفاسير (149/1)، الشعراوي، تفسير الشعراوي (3559/6)، طنطاوي، التفسير الوسيط (336/4)، الزحيلي، التفسير المنير (110/7)، الجزائري، أسرار التفاسير (28/2)، محمد الأمين الحري، تفسير حقائق الروح والريحان في روائع علوم القرآن (144/7)، الصابوني، صفوة التفاسير (345/1)، مأمون حموش، التفسير المأمون (561/2)، التفسير الميسر (126/1)، التفسير الوسيط (1184/3)، المختصر في التفسير (126/1)، المنتخب في التفسير (168)، الواضح في التفسير (176/1)، أسعد حومد، أسرار التفاسير (781)، محمد الحلال، تفسير القرآن الثري الجامع (34/7)، الحرمللي، توفيق الرحمن في دروس القرآن (لم يفسر الموضوع)، عبد الله حمد، الكفاية في التفسير بالمأثور والدراية (661، 662/8)، الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن (221/6)، هود بن محكم، تفسير كتاب الله العزيز (552/1)، اطفيش، تيسير التفسير (179/4)، الطبرسي، مجمع البيان في تفسير القرآن (578/3).

²⁹ الفراهيدي، العين، (320/3)

³⁰ الفراهيدي، العين، (320/3)

³¹ ولا يتعارض الاستعمال القرآني مع اللغة، إذ جاء القرآن بلسان عربي كما أخبر الله تعالى: "قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ" (الزمر- 28)، ولكن الضابط في الدليل، فإن كان الدليل من ديوان العرب كان المصدر اللغة، وإن كان الدليل من استعمال القرآن كان هو المصدر.

³² ينظر، الرازي، مفاتيح الغيب، (234/8)

³³ ينظر، الألوسي، روح البيان، (56/4)

³⁴ ينظر، المناوي، فيض القدير - شرح الجامع الصغير (450/2)